

## ما تردد بين كسر (إن) وفتحها عند النحويين

دكتور/ محمد بن عبد الرحمن آل خريف

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية

كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحوطة بني تميم

جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

المملكة العربية السعودية

### ملخص البحث باللغة العربية:

يتناول البحث مواضع الاختلاف بين النحويين في حالة همزة (إن)، ولا يقصد به بيان مواضع كسر (إن) أو مواضع فتحها أو جواز الوجهين، فتلك من المواضيع التي قد أفاض الباحثون في دراستها. وقد ابتدأ البحث بمقدمة بينت فيها الهدف من البحث والدراسات السابقة وخطة البحث ومنهجه، ثم قسمت البحث ثلاثة مباحث، فكتبت في المبحث الأول عن ضابط كسر (إن) وفتحها عند النحويين، فذكرت رأي الجمهور، وكذلك ما انفرد به ابن السراج وأبو علي الفارسي في هذا الجانب، وما قاله النحويون في نقد المذهبين. والمبحث الثاني يتناول حالات همزة (إن) باختصار، وأما المبحث الثالث فيتناول بيان اختلاف النحويين في كسر (إن) أو فتحها في بعض الحالات، ويشمل هذا المبحث استقصاء النصوص واستبيان ما وقع فيه اختلاف بين الكسر والفتح، وقد حرصت على منهج التحليل والتقيب عن الآراء ومناقشتها وبيان الأرجح منها حسب ما يظهر لي. ثم ختمت البحث مستعرضاً أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

الكلمات المفتاحية: كسر (إن)، فتح (إن)، تردد، جواز الوجهين، ضابط (إن).

## ملخص البحث باللغة الانجليزية:

**The research deals with the differences between Hamza movement  
the two grammarians in**

It is not intended to indicate the locations of the fraction (an), or the locations of its opening, or the permissibility of both sides This is one of the topics that gets talked about a lot The search began with an introduction It indicated the purpose of the research Previous studies, research plan and methodology Then the research was divided into three sections So I wrote in the first topic about the law of breaking (an) and opening it to the grammarians, I mentioned the opinion of the group, And also what Ibn Al-Sarraj and Abu Ali Al-Farsi were unique in this aspect, And what the grammarians said in criticism of the two doctrines. The second topic deals with (an) cases in a nutshell, As for the third topic, it deals with the statement of the grammarians' difference in breaking (an) or opening it in some cases, This topic includes an investigation of the texts and to show the difference between breaking and opening, I was keen on the method of analysis, searching for opinions, discussing them, and showing the strongest of them, as it appears to me. Then the research concluded with the most prominent findings of the research.

### المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وبعد:

(إنّ) وأخواتها من الحروف الناسخة التي تدخل على المبتدأ والخبر فتؤثر فيهما لفظاً ومعنى؛ أما من جهة اللفظ فأثرها متحد، ويتمثل في نصب المبتدأ ورفع الخبر، وأما من جهة المعنى فيختلف تبعاً لاختلاف دلالة كل حرف، ولا يخفى أن (إنّ) و(أنّ) من هذه الحروف التي تعطي المعنى توكيداً وتقريباً، وقد ذكر النحويون أنهما يتفقان في المعنى ولكنهما يختلفان في الموضع والمكان، وسوف أتناول ذلك الاختلاف بالتفصيل في أثناء البحث.

### أهمية البحث:

وهذا الاختلاف بين النحويين في مواضع كسر الهمزة وفتحها، سواء أكان اختلافهم بمنع الكسر أو الفتح، يظهر أهمية البحث، وسبب اختياري له؛ وذلك أنه يؤثر في دلالة السياق والكلام. وقد سمته بعنوان (ما تردد بين كسر (إنّ) وفتحها عند النحويين).

كما يوجد بعض المواطن التي دوتت من مواضع الكسر في عدد من كتب النحويين رغم أنه مختلف فيه، فأردت بيان ذلك من خلال هذا البحث، وذلك مثل كسر همزة (إنّ) بعد القسم، وكذلك كسر الهمزة بعد (حيث) وكسر (إنّ) في الابتداء.

### أهداف البحث:

وأهدف من هذا البحث إلى بيان دلالات المعنى المترتبة عن الاختلاف النحوي في كسر الهمزة أو فتحها، وتوضيح ذلك مع بيان الأرجح والأقرب في المسألة. كما أسعى إلى إظهار دور القراءات القرآنية في وضع همزة (إنّ)، وبيان موقف النحويين من هذه القراءات.

### الدراسات السابقة:

يتناول البحث المواضيع التي اختلف فيها النحويون بين كسر (إنّ) وفتحها، ولم أقف على من خصّ هذا الموضوع بالدراسة والتفصيل؛ بل وجدت ما يشمل الحديث عن حالات (إنّ) جميعاً، من غير توسع أو تفصيل شافي، أذكر من ذلك بحث (مواضع كسر همزة (إنّ) وفتحها في القرآن الكريم وقراءاته) للدكتور/ أحمد الشيمي.

**خطة البحث ومنهجي فيه:**

يتمثل البحث في المقدمة التي بينت فيها أهمية البحث وأهدافه والدراسات السابقة، وكذلك منهجي في كتابة البحث.

ثم قسمت البحث ثلاثة مباحث: أما المبحث الأول فقد تحدثت فيه عن ضابط كسر (إنّ) وفتحها عند النحويين، مبيناً رأي كل فريق بالدليل والبراهين، ثم أعرض ما أراه مناسباً من هذه الآراء.

وأما المبحث الثاني فقد عرضت فيه -بإيجاز- حالات همزة (إنّ)، ويشمل: مواضع وجوب الكسر، ومواضع وجوب الفتح، ومواضع جواز الوجهين.

وفي المبحث الثالث كتبت عمّا تردّد بين كسر (إنّ) وفتحها عند النحويين، فبينت هذه المواضع شارحاً ومفصلاً في اختلافات النحويين وبيان آرائهم، فأعمل على تحليل هذه الآراء والنظر فيها، وأعرض رأيي ما أمكن. وذيّلت هذا المبحث بما تحصّلت عليه من اختلاف في حالة (إنّ) عند بعض الشواهد والنصوص، وكنت أتحرى الدقة والصواب في ذلك.

وبعد ذلك تأتي الخاتمة، أبين فيها أبرز النتائج والتوصيات.

### المبحث الأول: ضابط كسر (إن) وفتحها عند النحويين:

يرى جمهور النحويين أن همزة (إن) تكسر إذا وقعت في موضع الجملة، وتفتح همزتها إذا كانت في موضع المصدر<sup>(١)</sup>.

ونقل عن السهيلي أن (أن) لا تتقدر بالمصدر؛ بل هي في تأويل الحديث، وأن التي في تأويل المصدر هي (أن) الناصبة للفعل، واحتج بأن خبرها يكون اسماً محضاً، مثل: علمت أن الليث الأسود، فهذا لا يشعر بالمصدر؛ لأنه لا فعل له<sup>(٢)</sup>.

وأجيب عن ذلك بأنه يقدر بالكون، أي علمت كون الليث أسداً<sup>(٣)</sup>، وذكر الدماميني أنه يمكن تأويله بالأسدية، فيفيد معنى المصدر<sup>(٤)</sup>.

وانتقد ابن عصفور أيضاً رأي الجمهور بوقوع (أن) بعد (لو)، بناء على رأي سيبويه، وذلك كقولك: لو أن زيداً قائم قام عمرو، فقد وقعت (إن) موقع الجملة الاسمية تبعاً لقول سيبويه، فهو يجعل (أن) مباشرة لـ(لو) لفظاً وتقدير<sup>(٥)</sup> فتكون (أن) مع معمولها بتقدير اسم مبتدأ.

وعلى هذا التفسير تكون (أن) قد وقعت موقع الجملة وفتحت همزتها<sup>(٦)</sup>.

ويرى المبرد<sup>(٧)</sup> والزجاج والكوفيون<sup>(٨)</sup> أن (إن) وما بعدها في موضع الفاعل، على تقدير فعل محذوف بعد (لو)، وعلى هذا الرأي يستقيم رأي الجمهور.

وقد رجح ابن عصفور رأي سيبويه بحجة أن (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهراً، فيكون في كل واحد من المذهبين خروج عن الظاهر، فعلى قول سيبويه ولي (لو) الاسم لفظاً وتقديراً، وليس ذلك بجائز وعلى قول المبرد وقع الفعل بعد (لو) مضمراً، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية، فلما خرج كل منهما عن الظاهر فلا حاجة إلى تكلف الإضمار<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر تشرح الكافية للرضي: ٤/٣٤١، الجني الداني/٤٠٤، ٤٠٧.

(٢) انظر: التنزيل/٥/٦٧.

(٣) انظر: المعنى/١/٢٦٠-٢٦١.

(٤) انظر تشرح الدماميني على معنى اللبيب/١/١٦٥.

(٥) يقول سيبويه: وتقول: لو لا أنه منطلق للفعل، فد (أن) مبنية على (لو لا) كما تبنى الأسماء، وتقول: لو أنه ذاهب لكان خيراً له، فد (أن) مبنية على (لو) كما كانت مبنية على (لو لا)، كأنك قلت: لو ذلك، ثم جعلت (إن) وما بعدها في موضعه، فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على (لو) غير (أن) الكتاب/٣/١٢٠-١٢١. ويقول في موضع آخر: و(لو) بمنزلة (لو لا) ولا تبدأ بعدها الأسماء سوى (أن)، نحو: لو أنك ذاهب الكتاب/٣/١٣٩.

(٦) انظر تشرح الجمل/١/٤٥٩.

(٧) المقتضب/٣/٧٦.

(٨) التنزيل/٥/٧٤.

(٩) شرح الجمل/١/٤٦٠. وانظر: التنزيل/٥/٧٦.

وكذا يخالف ابن الخباز رأي الجمهور في قوله: "زيد قائم كما أن عمراً جالس، وأنت صديقي مثل ما أنك مكرمي، يجب فتح(أنّ)، وإن كان يجوز أن يجيء هنا المبتدأ والخبر، فتقول: زيد قائم كما عمرو جالس" (١).

ويرى بعض النحويين أن (إنّ) تفتح في كل موضع أصله للمفردات، وفي كل موضع أصله للجمل إن عمل فيها عامل لفظي، أو لم يعمل فيها عامل لفظي ولكن الجملة كانت شبيهة بالمفرد، وما عدا ذلك فإن همزة (إنّ) تكون مكسورة.

فمثال الأول قولك: أعجبنى أنك جالس، تقديره: أعجبنى جلوسك، فقد وقعت (إنّ) في موقع الفاعل، والفاعل لا يكون إلا مفرداً .

ومثال الثاني: ظننت أن زيدا قائم، فقد وقعت (إنّ) موقع الجمل؛ وذلك لأن (ظنّ) تدخل على الجمل ولكنه لما كانت هذه الجمل شبيهة بالمفردات في عمل العامل فيها كما يعمل في المفردات- فتحت همزة (إنّ).

ومثال الثالث قولك: لولا أنك جئتني لأكرمك، ولولا أنك قائم لأكرمك (٢)، يقول ابن أبي الربيع: "ف(إنّ) هنا مفتوحة؛ لأن جملة الشرط شبيهة بالمفرد من حيث كانت لا تستقل بالإفادة إلا أن تتضمن إليها جملة أخرى، فصارت لذلك بمنزلة المبتدأ والخبر، نحو: زيد قائم، كل واحد منهما لا يفيد إلا بضمه إلى الآخر، فقد صارت كالمفرد فيما ذكرته، فيجب أن تفتح (إنّ) إذا وقعت في ذلك كما تفتح إذا وقعت موقع المفردات" (٣).

وذهب ابن السراج وأبو علي الفارسي إلى وضع ضابط مختلف لكسر همزة (إنّ) وفتحها، يقول ابن السراج: "ألف (إنّ) تكسر في كل موضع يصلح أن يقع فيه الفعل والابتداء جميعاً، وإن وقعت في موضع لا يصلح أن يقع فيه إلا أحدهما لم يجز؛ لأنها إنما تشبه فعلاً داخلياً على جملة، وتلك الجملة مبتدأ وخبر والجملة التي بعد (إنّ) لاموضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف؛ ألا ترى أنك تقول: إن عمراً منطلق، فهذا موضع يصلح أن يبتدأ الكلام فيه، فتقول: عمرو منطلق، ويصلح أن يقع الفعل موقع المبتدأ، فتقول: انطلق عمرو، وهذه الجملة لاموضع لها من الإعراب؛ لأنها غير مبنية على شيء... (٤)". ومن ذلك أيضاً إذا وقعت بعد القول في مثل: قلت: إن زيدا قائم؛ لأنك

(١) النهاية في شرح الكفاية/٩٨٩.

(٢) نظر: البسيط: ٨٢٣/٢.

(٣) المصدر السابق: ٨٢٣/٢.

(٤) الأصول/١: ٢٦٢. وانظر: الإيضاح/١٦٢.

تقول: قلت: قام زيد، وقلت: زيد قائم. وكذلك بعد القسم، نحو: والله إن زيدا قائم؛ لأن القسم يكون جوابه بالجملة الاسمية، وبالجملة الفعلية<sup>(١)</sup>

ومن الأمثلة على فتح الهمزة وقوعها بعد (لو) و(لولا)، فإن (لو) لا يقع بعدها إلا الجملة الفعلية، و(لولا) لا يقع بعدها إلا الجملة الاسمية، كما في قولك: لو أنك جئتني لأكرمك، ونحو: لو لا أنك قائم لأكرمك<sup>(٢)</sup>.

وقد تنبه أبو علي إلى رأي سيبويه في إعراب (أن) بعد (لو)، فـ(أن) يعربها مبتدأ، وليس فاعلاً لفعل مضمر بعد (لو)، وبذلك يقع بعد (لو) الجملة الاسمية والفعلية، وهذا الشئ يتعارض مع مذهبه، فأراد أبو علي أن يبين مذهب سيبويه في أن (لو) ما زالت تختص بالفعل عنده، وقد وقع بعدها (أن) تشبيهاً لها بجملة (تسلم) الفعلية لما وقعت بعد (ذي) التي تختص بالاسم المفرد<sup>(٣)</sup>، يقول سيبويه: "وتقول: لو أنه ذاهب لكان خيراً له، فـ(أن) مبنية على (لو) كما كانت مبنية على (لولا)، كأنك قلت: لو ذاك، ثم جعلت (أن) وما بعدها في موضعه، فهذا تمثيل، وإن كانوا لا يبنون على (لو) غير (أن)، كما كان (تسلم) في قولك: بذئ تسلم، في موضع اسم"<sup>(٤)</sup>.

وكذا قال ابن السيرافي في تفسير عبارة سيبويه: "وشبه سيبويه وقوع (أن) بعد (لو) وهي في تقدير الاسم، ولا يستعملون الاسم بعدها بوقوع (تسلم) بعد (ذي) و(تسلم) في موضع اسم، ولا يستعملون الاسم بعد (ذي) في هذا الموضع، وهذا عنده بمنزلة ما لا يقاس عليه"<sup>(٥)</sup>.

وكتب السهيلي عن رأي ابن السراج والفارسي وانتقدهما بشدة، فقال: "وأما ما ذكرت من الأصل الذي ربطه الفارسي وابن السراج في كسر (إن) وفتحها، فهو أصل بارد مظلم على المبتدئ، وإه عند المنتهي، فلا نعول إلا على ما قاله صاحب (الجمال)<sup>(٦)</sup>؛ لأن قولهما: "كل موضع يصلح فيه الفعل والاسم فـ(إن) فيه مكسورة، وكل موضع يصلح فيه أحدهما فـ(إن) فيه مفتوحة" هو مع إشكاله لا يفيد حكمة، ولا يشير إلى سبب الفتح والكسر، ثم هو منتقض؛ إذ قد جاء الكسر فيها في موضع لا يقع فيه إلا الاسم، أتشد سيبويه:

إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ<sup>(٧)</sup> .....

(١) نظر: البسيط/٢/٨٢٣.

(٢) نظر: الإيضاح/١٦٣.

(٣) نظر: التعليق/٢/٢٣٢.

(٤) الكتاب/٣/١٢١.

(٥) شرح كتاب سيبويه/٣/٣٤٠.

(٦) يريد الزجاجي في قوله: "وسائر الكلام تفتح فيه (إن)، وهي ما عملت فيه بمنزلة اسم يحكم عليه بالرفع والنصب والخفض. فأما (إن) المكسورة فحرف لا يحكم على موضعه بشيء من الإعراب الجملة/٥٩.

(٧) لم ألق على قائله، وصدده:

وكنث أرى زيدا كما قيل سيذاً

والبيت بلانسية في: الكتاب/٣/١٤٤، الخصائص/٢/٣٩٩.

وحكى: أما إنك منطلق، بالكسر والفتح<sup>(١)</sup>، وليس هذا الرد مما سبقت إليه، ولا أنا فيه بدع؛ بل قاله غيرنا قبلنا، وكان شيخنا أبو الحسين بن الطراوة يعجب من وهنه، ويفرط في تعنيف قائله<sup>(٢)</sup>.

وكان ابن الطراوة قد انتقد أبا علي على وضع هذا الضابط مخالفاً بذلك من سبقه من العلماء كسيبويه وغيره، يقول ابن الطراوة: "وما ينبغي أن تدع الإشعار بموضع أن المشددة المفتوحة بأن لها في الكلام حالاً يثبت، ومقاماً من التقديم والتأخير لم يعرف، وقد حكى سيبويه في أبوابها مواضع سأل عنها الخليل فلم يزد على قوله: ليس هذا من مواضع إن، فمنها قوله: "زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل"<sup>(٣)</sup>، وقوله: "هذا حق كما أنك هنا"<sup>(٤)</sup>، ولا يجوز كسرهما، والابتداء يقع هنا؛ لأنك تقول: كما أنت هنا.

وهذه إشارة يسيرة فيما تنطوي عليها هذه الأبواب من وجوه النظر، وتزاحم المعاني عليها، وإنما لوحت لك بهذا ليكون منك بتفقد وكيد، واعتناء شديد، فإن هذا الرجل لف القول فيها على غرة، ولم يفرق بين حلوه ومره، وما اختصره سيبويه في صفحات كثيرة بسطه في كلمات يسيرة، فصار الناظر فيه بين فوت الراحة وعدم المعرفة، وكلام سيبويه أسهل للفك، وأجلى للشك، وأقرب للمتأول، وأشرف للمحاول من هذه الخزعبلات والأسماء المهولات، والله المعين<sup>(٥)</sup>.

وقد اعترض السهيلي بـ(إذا) الفجائية بناء على أنه لا يقع بعدها إلا المفرد أو الجملة الاسمية<sup>(٦)</sup>، وتابعه ابن عصفور<sup>(٧)</sup> وابن أبي الربيع<sup>(٨)</sup> في ذلك. ويمكن أن أضيف إلى ردّ السهيلي أنه يقع بعد(إذا) الجملة الاسمية في مثل قولك: نظرت إلى زيد فإذا عمرو يضرب زيدا، ويقع بعدها الجملة الفعلية في مثل قولك: نظرت إلى زيد فإذا يضربه عمرو، فـ(إذا) الفجائية يتعاقب بعدها الاسم والفعل، ورغم ذلك لم يتعين الكسر.

(١) يقول سيبويه: فسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا قال: أما أنه منطلق، فإنه يجعله كقولك: حقاً أنه منطلق، وإذا قال: أما إنه منطلق، فإنه بمنزلة قوله: ألا، كأنك قلت: ألا إنه ذاهب. الكتاب ١٢٢/٣.

(٢) أمالي السهيلي/١٢٦-١٢٧.

(٣) الكتاب ١٣٣/٣.

(٤) الكتاب ١٤٠/٣.

(٥) رسالة الإقصاص/٤٦.

(٦) نظر: البسيط/٨١٩/٢.

(٧) شرح الجمل/٤٥٩/١.

(٨) البسيط/٨٢٠/٢.



وانتقد أبو علي الشلوبين رأي ابن السراج بقوله: "هذا أيضاً ليس بشيء؛ لأنه قد يكسر بعد لام الابتداء في التقدير، نحو: ظننتُ إنَّ زيـداً لقائم، ولام الابتداء لا يقع بعدها الفعل" (١).

وكذلك اعترض عليه ابن الحاجب إذ يقول: "ألا ترى أنك تقول: من يكرمني فأكرمه، ومن يكرمني فزيد يكرمه، فقد وقع بعد فاء الجزاء الاسم والفعل ولم يتعين الكسر. فإن زعم زاعم أنك إذا قلت: من يكرمني فأكرمه، فتأويله: فأنا أكرمه، فلم يصح أن يقع بعد الفاء إلا الاسم، فهو فاسد من وجهين: أحدهما: أنك تقول: من يكرمني فليكرم زيـداً، ولا يمكن تقدير الاسم في مثل ذلك. والآخر: أنا لو سلمنا ذلك لكان حاصله أنه موضع يتعين فيه الاسم دون الفعل، فيتعين الفتح وهو غير متعين" (٢).

واعترض أيضاً على تعريف الفارسي بمثل قولك: مرادي أنك محسن، فإن (إن) يجب فتحها في هذا الموضع رغم أنها وقعت في موضع "يجوز أن يكون جملة ابتدائية وجملة فعلية؛ ألا ترى أنك تقول: مرادي ثبت الثواب عليه، والثواب ثابت عليه" (٣).

والذي أرجحه في هذه المسألة أن تضبط حالة كسر (إن) وفتحها بالاستتفاف من عدمه، وهذا ما صرح به المبرد في كلامه عن مواضع (إن)، فيقول: "اعلم أن مكانها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد وهو الابتداء" (٤).

فإذا وقعت (إن) في أول كلام مستأنف وغير مرتبط بما قبله فإن همزتها تكسر، وأما إذا وقعت في كلام غير مستأنف ويتعلق بما قبله فإن همزتها تكون مفتوحة، ويجوز الوجهان في الموضع الذي يحتمل الاستتفاف وعدمه؛ وذلك أن هذا الضابط ينطبق على الكل ويتماشى مع سائر النماذج والأمثلة.

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢/٨١١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٦٧. وانظر شرح الكافية للرضي ٤/٣٤٩.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٣/٩٦٧.

(٤) المقضب ٢/٣٤٧.

المبحث الثاني: حالات همزة (إن):

أولاً: مواضع وجوب كسر (إن):

ذكر جمهور النحويين أن همزة (إن) تكسر وجوباً إذا جاءت في موقع الجملة، وحددوا لذلك مواضع معينة، سوف أبينها باختصار - فيما يأتي<sup>(١)</sup>:

١- إذا وقعت (إن) في ابتداء الكلام:

يقول سيبويه: "ولا تكون (إن) إلا مبتدأة، وذلك قولك: إن زيداً منطلق، وإنك ذاهب"<sup>(٢)</sup>.

ويجب كسر همزة (إن) في ابتداء الكلام حقيقة، كما في قوله تعالى: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ} [الكوثر/١]، أو حكماً، مثل قوله تعالى: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [يونس/٦٢].

٢- إذا وقعت (إن) بعد القول الذي لا يكون بمعنى الظن، كما في قوله تعالى: {قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ} [المائدة/١١٥].

٣- إذا وقعت (إن) في صدر الجملة الحالية، كما في قوله تعالى: {كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ} [الأنفال/٥].

٤- إذا وقعت جواباً للقسمة، في مثل قولك: والله إنه لذهاب، ومنه قوله تعالى: {حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ} [الدخان/١-٣].

٥- إذا وقعت أول جملة صلة الموصول، ومن ذلك قوله تعالى {وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ} [القصص/٧٦].

٦- إذا اقترنت اللام بخبرها، مثل قوله تعالى: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} [المنافقون/١].

٧- إذا وقعت خبراً عن اسم عين، مثل قولك: زيد إنه فاضل.

٨- إذا وقعت (إن) بعد ما يختص بالإضافة إلى الجملة، وهو (إذ)، و(إذا)، و(حيث) على رأي الجمهور، مثل قولك: جلستُ حيث إن زيداً جالس.

٩- إذا وقعت (إن) أول الصفة، نحو: مررت برجلٍ إنه فاضل.

ثانياً: مواضع وجوب فتح همزة (إن):

ذكر جمهور النحويين أن همزة (إن) تفتح وجوباً إذا أولت مع ما بعدها بمفرد أو مصدر صريح، ويختص ذلك بمواضع معينة<sup>(٣)</sup>، أبرزها:

(١) انظر شرح شذور الذهب/١٩٥-١٩٧، المصحح/١/٤٣٩.

(٢) للكتاب/٣/١٢٠.

(٣) انظر شرح شذور الذهب/١٩٧-١٩٨، المصحح/١/٤٤٠.

- ١- أن تقع (أن) في موضع الفاعل، كقولك: يعجبني أنك قائم، ومنه قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا} [العنكبوت/٥١]، أي إنزالنا.
- ٢- أن تقع في موضع نائب الفاعل، كما في قوله تعالى: {قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ} [الجن/١].
- ٣- أن تقع بعد (لولا)، نحو قوله تعالى {فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ} [الصافات/٤٣].
- ٤- أن تقع بعد (لو)، كما في قوله تعالى {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا} [الحجرات/٥].
- ٥- أن تقع بعد (ما) الظرفية، مثل قولك: لأكلمك ما أن في السماء نجماً.
- ٦- أن تقع بعد (حتى) غير الابتدائية، كما في قولك: عرفت أمورك حتى أنك فاضل.
- ٧- أن تقع مفعولاً لغير القول، نحو قوله تعالى: {وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ} [الأنعام/٨١].
- ٨- أن تقع في موضع رفع مبتدأ، مثل قوله تعالى {وَمِنَ آيَاتِهِ أَنَّهُ تَرَىٰ الرِّضْ خَاشِعَةً} [الفصلت/٣٩].
- ٩- أن تقع مجرورة بالحرف أو بالإضافة، نحو قوله تعالى {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ} [الحج/٦٢]، وقوله تعالى {إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ} [الذاريات/٢٣].
- ١٠- أن تقع في موضع خير عن اسم معنى، نحو: اعتقادي أنك فاضل.

### ثالثاً: مواضع جواز كسر (إن) وفتحها:

تحدث النحويون عن حالات جواز كسر (إن) وفتحها، وذكروا مواضع معينة<sup>(١)</sup>، أبرزها:

- ١- أن تقع (إن) بعد (إذا) الفجائية، ومنه قول الشاعر:  
وكننت أرى زيدا كما قيل سيِّداً إذا أنه عبد القفا واللهازم<sup>(٢)</sup>  
يروى بفتح (إن) وكسرها.
- ٢- بعد الفاء الجزائية، كقوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} [الأنعام/٥٤]. قرئ بكسر (إن) وفتحها<sup>(٣)</sup>.
- ٣- أن تقع خبراً عن قول، وخبرها قول، كـ (أحمد) ونحوه، وفاعل القولين واحد، كما في قولك: أول ما أقول: أني أحمد الله. فالفتح على معنى: أول ما أقول حمد الله، والكسر على

(١) انظر: التصريح/٢١٨-٢٢١.

(٢) سبق تخريجه. انظر ص ٩.

(٣) قرأ عاصم وابن عامر (فإنه) بالفتح. وقرأ الباقون بالكسر. حجة القراءات/٢٥٢-٢٥٣.

أن جملة (إني أحمد الله) خبر عن المبتدأ الذي هو (أول ما أقول)، أو أنها في موضع مقول القول.

٤- أن تقع بعد (أما)، نحو: أما إنَّ زيداً قائم. فإن شئت فتحت (إن) على جعل (أما) بمعنى: أحقاً، وإن شئت كسرت الهمزة على أن (أما) حرف استفتاح.

٥- إذا وقعت بعد (أما) في مثل قولك: أما في الدار فإنَّ زيداً قائم، فالكسر على تقدير: فزيد قائم، والفتح على تقدير: فقيامه، والجار والمجرور في موضع الخبر.

٦- إذا وقعت بعد الواو بعد قولك (هذا) أو (ذاك) تقريراً للكلام السابق<sup>(١)</sup>، كما في قوله تعالى {ذَلِكَ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ} [الأأنفال/١٨].

٧- إذا وقعت بعد (أي) التفسيرية، في مثل أن يقول لك شخص: أنا أسير بالليل في المفاز وحدي، فتقول له: أي: إنني نجد، فالكسر على أن تكون الجملة مفسرة لكلام؛ لأن معنى قوله: أي: إنني نجد، كأنه قال: إنني نجد، والفتح على أن يكون من تمام كلامه، أي: لأنني نجد<sup>(٢)</sup>.

والظاهر لي أن حالة همزة (إن) بعد (أي) يتوقف على موضع (إن)، فإن كانت في تأويل المفرد فإن همزتها تفتح، كما في قولك: سررتي ابتداعك المفيد، أي أنك تبتكر شيئاً جديداً نافعاً. وإن كان ما بعدها جملة تفسيرية فإن الهمزة تكون مكسورة، من ذلك قول سيبويه: "وزعم يونس أن العرب تقول: إنَّ بذلك زيدا، أي إنَّ مكانك زيدا"<sup>(٣)</sup>.

### المبحث الثالث: ما تردد بين كسر (إن) وفتحها عند النحويين:

أجد في مواضع معينة اختلافاً بين النحويين في كسر (إن) وفتحها، اختلافاً يرتبط بالتقعيد، فيذهب بعض النحويين إلى وجوب كسر (إن) أو وجوب فتحها، ويذهب الآخر إلى جواز الفتح، أو العكس.

وسوف أعرض فيما يأتي ما تحصلت عليه من هذه المواضع، وأقف عندها مفصلاً وشارحاً ما أمكن:

### ١- فتح (إن) مع وجود اللام بالخبر:

يرى جمهور النحويين أن لام الابتداء إذا دخلت على خبر (إن) فإنه يتعين الكسر، فتقول: إنَّ زيداً قائم<sup>(٤)</sup>.

(١) ذكر ذلك سيبويه في: الكتاب/٣/١٢٥. وانظر شرح الكافية/٤/٣٤٤.

(٢) انظر: الكتاب/٣/١٢٤، الارتشاف/٣/١٢٦٠.

(٣) الكتاب/٢/١٤٣.

(٤) انظر: الكتاب/٣/١٤٧-١٤٨، الجنى الداني/٤٠٦.

ونقل عن بعض النحويين جواز فتح (إن) مع وجود اللام، يقول ابن هشام: "وعن المازني أنه أجاز الفتح مطلقاً، وعن الفراء أنه أجازهُ بشرط طول الكلام، وأنه احتج بقراءة بعضهم في (والعاديات) بالفتح في ثبوت اللام<sup>(١)</sup>، وبقوله:  
وَأَعْلَمُ عِلْمًا لَيْسَ بِالظَّنِّ أَنَّهُ إِذَا ذَلَّ مَوْلَى الْمَرْءِ فَهُوَ ذَلِيلٌ  
وَأَنَّ لِسَانَ الْمَرْءِ مَالِمٌ يَكُنُّ لَهُ حِصَاةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلٌ<sup>(٢)</sup>(٣)

وذكر ابن النحاس أن علي بن سليمان نقل عن المبرد جواز فتح (إن) مع وجود اللام، محتجاً بقراءة سعيد بن جبیر: «لَوْ مَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ»<sup>(٤)</sup> [الفرقان/٢٠]، بفتح (أن) ثم قال: "وأحسبه وهماً منه"<sup>(٥)</sup>، وكذلك نقل عنه أبو حيان، وذكر أنه مسموع في شعر العرب، ولكنه لا يقاس عليه<sup>(٦)</sup>، كما نقل ذلك عنه ابن هشام في (تخليص الشواهد)<sup>(٧)</sup>.

ولا أعرف ما يقصد ابن النحاس بالوهم، فقد يكون المقصود ما نقله علي بن سليمان عن المبرد، وقد يكون المقصود به رأي المبرد، ويترجح لي أن المراد به ما نقله عن المبرد، بدليل أن المبرد منع فتح (إن) في أكثر من موضع في كتابه (المقتضب)، كما في قوله: "وذلك قولك: أشهد أن زيدا منطلق، وأعلم أن زيدا خير منك. فإذا أدخلت اللام قلت: أشهد إن زيدا لخير منك، وأعلم إن زيدا لمنطلق، قال الله عز وجل: - لَوْلَا يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ [المنافقون/١]، فلولا اللام لم يكن إلا (أن)"<sup>(٨)</sup>.

وأجيب عن قراءة ابن جبیر بأنها شاذة<sup>(٩)</sup> أو بأن اللام زائدة، وذلك عند جمع من النحويين كابن جني<sup>(١٠)</sup> وابن مالك<sup>(١١)</sup> وأبي حيان<sup>(١٢)</sup> وابن هشام<sup>(١٣)</sup> وغيرهم.

(١) لم أقف على قراءة بفتح (أن) وثبوت اللام. واكتفى الفراء بقوله: وهي في قراءة عبد الله: بأنه يومئذ بهم خير معاني القرآن ٢٨٦/٣.

(٢) البيهقي لطرفة بن العبد في ديوانه/٦٧.

(٣) تخليص الشواهد/٣٦٤.

(٤) القراءة في: الجامع لأحكام القرآن ١٣/١٤.

(٥) إعراب القرآن ١٥٥/٣.

(٦) اكتفى أبو حيان بأنه مسموع في شعر العرب ولم يستشهد لذلك. انظر: منهج السالك ١/٢٧٩.

(٧) انظر/٣٥٨.

(٨) المقتضب ٣٤٥/٢. وانظر أيضاً: ٣٤٨/٢.

(٩) ذكر ذلك الرماني وابن عصفور. انظر: معاني الحروف/١١٢، المقرب/١٠٧/١.

(١٠) الخصائص ٢/٢٨٣.

(١١) شرح التسهيل ٢/٣٠.

(١٢) البحر ١/٤٩٠.

(١٣) تخليص الشواهد/٣٤٦.

وذكر ابن عصفور بعض الشواهد الشعرية التي تتضمن دخول اللام على خبر (أن) ورأى أن ذلك من باب الضرورة الشعرية<sup>(١)</sup>.

والأقوى في هذه المسألة رأي الجمهور لقلة ورود الفتح مع اللام، والقليل لا يقاس عليه.

## ٢- فتح (إن) بعد القسم وبدون اللام:

ينطوي تحت هذا الموضوع صورتان:

إحدهما أن تقع (إن) بعد القسم ويذكر فعل القسم، ومن ذلك قول الراجز:

أو تحلّفي برّبك العليّ أني أبو ذبالك الصبيّ<sup>(٢)</sup>

فقد روي بفتح (إن) وكسرها<sup>(٣)</sup>، ولم أجد اختلافاً في جواز الكسر والفتح.

وأما الصورة الثانية وهي التي لم يذكر فيها فعل القسم، كما في قولك: والله إن زيدا قائم، ومنه قوله تعالى {حم، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ} [الدخان ١-٣] فقد وقع فيها خلاف بين النحويين:

فقد ذهب المبرد إلى وجوب الكسر، ويظهر ذلك من قوله: "أما (إن) فتكون صلة للقسم؛ لأنك لا تقول: والله زيد منطلق؛ لانقطاع المحلوف عليه من القسم. فإن قلت: والله إن زيدا منطلق، اتصل بالقسم، وصارت (إن) بمنزلة اللام التي تدخل في قولك: والله لزيد خير منك"<sup>(٤)</sup>.

فهذا القول من المبرد صريح في أنه إذا وقعت (إن) في جواب القسم ولم تدخل اللام في خبرها فإنه يجب كسرها، وهذا ما ذكره عبد الخالق عظيمه في حاشية الكتاب<sup>(٥)</sup>.

وقد عزا أبو حيان<sup>(٦)</sup> والمرادي<sup>(٧)</sup> هذا الرأي إلى جمهور البصريين.

ويقول ابن خروف: "ولا يجوز فتحها في القسم- لا سماعاً ولا قياساً"<sup>(٨)</sup>، ويقول أيضاً: "ولم يسمع فتحها بعد اليمين، ولا وجه له في القياس"<sup>(٩)</sup>، وأيده المرادي، فقال: "قلت: وهو كما قال"<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: ضرائر الشعر/٤٤-٤٥.

(٢) الرجز لرؤية بن العجاج في ديوانه/١٩٠.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل/١: ٣٢٩.

(٤) المقتضب/٤: ١٠٧.

(٥) يقول: "كلام المبرد صريح في أنه إذا وقعت (إن) في جواب القسم وجب كسر همزتها وإن لم يكن في خبرها اللام...". انظر: المقتضب/٤: ١٠٧. الحاشية رقم (٣).

(٦) منهج السالك/١: ٢٧٠.

(٧) توضيح المقاصد/١: ٥٢٩.

(٨) شرح الجمل/٤٧٠.

(٩) المصدر السابق/٤٧٠.

(١٠) الجنى الداني/٤١٣.

وكذا من حجتهم في ذلك أن القسم يطلب جملة، اسمية أو فعلية، فيجب أن تدخل (إن)؛ لأن الموضوع موضع الجمل<sup>(١)</sup>.

وقد أيد ابن عصفور وجوب الكسر؛ لأن السماع ورد بذلك، ثم قال: "والذي فتحها توهم أن كونها جواباً يخرجها عن الصدرية، وذلك فاسد لما ذكرنا من أن الجواب بمنزلة الجملة المستأنفة، ولولا ذلك لما ساغ دخول لام الابتداء في الجواب، نحو قولهم: والله لزيد قائم"<sup>(٢)</sup>.

وتابعه أبو حيان محتجاً بأنه القياس، وقد ورد به السماع، كقوله تعالى: {رحم، والكتاب المبين، إنا أنزلناه}. " (٣).

وذكر أبو حيان أن جواز الفتح مبني على القياس الغلط، فيقول: "وقد سمع من لسان العرب: حلفت إن زيدا قائم، بالفتح والكسر، فغلط سماع ذلك من أجاز الفتح والكسر في قولك: بالله إن زيدا قائم؛ لأن التقدير: حلفت بالله إن زيدا قائم، فكما يجوز الكسر والفتح مع التصريح بالفعل فكذلك يجوز مع إضماره.

وبيان الغلط فيه: أن من كسرهما بعد (حلفت) لم يجعل (حلفت) إلا قسماً، و(أن) وما بعدها جواباً لها، ومن فتحها بعدها جعل (حلفت) إخباراً عن قسم متقدم ولم يجعلها قسماً، وتكون (أن) وما بعدها في موضع معمول لها، ولا يتصور هذان التقديران إذا كانت (حلفت) مضمرة؛ لأن العرب تضر (حلفت) وتريد بها غير القسم؛ بل إذا أضمرتها كانت قسماً لا إخباراً عنه، فلذلك كسرت (إن) بعد (حلفت) المضمرة"<sup>(٤)</sup>.

ومن النحويين من أجاز فتح (إن) وكسرهما بعد القسم، بلا اختيار، ومن هؤلاء السهيلي، يقول أبو حيان: "والى جواز الوجهين ذهب أبو القاسم السهيلي من أصحابنا، قال: جواز فتحها وكسرهما بعد القسم؛ لأن القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى، فإن كسرت (إن) فلأنها في حكم الجملة المستأنفة، وإن فتحت فلأنها تؤدي عن حديث مخلوف عليه يعمل فيه: أحلف، وأقسم"<sup>(٥)</sup>.

ويرى بعض النحويين جواز كسر (إن) وفتحها مع اختيار الكسر، ومنهم الزجاجي؛ إذ يقول: "والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً"<sup>(٦)</sup>، ويقول

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٦١/١.

(٢) شرح الجمل: ٤٦٠/١.

(٣) منهج السالك: ٢٧٠/١.

(٤) منهج السالك: ٢٧٠/١. وانظر: التنزيل: ٧٠-٧١.

(٥) منهج السالك: ٢٧٠.

(٦) الجمل: ٥٨.

الرماني: "وبعض العرب يفتحها هاهنا، والكسر أكثر وأقيس؛ لأنه موضع ابتداء"<sup>(١)</sup>.  
وتابعهما المجاشعي أيضاً في هذا الاختيار<sup>(٢)</sup>.

واعترض ابن مالك على عبارة الزجاجي: "والفتح جائز قياساً"، فقال: "وليس كما قال، فإن الفتح يتوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر عن العامل والمعمول. وجواب القسم ليس كذلك، والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغني عنها مفرد، وجواب القسم كذلك، فوجب؛ لأن الواقعة فيه الكسر قياساً؛ ولذلك اجتمعت القراء على كسر {إنا أنزلناه} في أول الدخان، و{إنا جعلناه} في أول الزخرف، مع عدم اللام، فإن ورد (أن) بالفتح في جواب قسم حكم بشذوذه، وحمل على إرادة (على). . . ." <sup>(٣)</sup>.

وأما ابن أبي الربيع فقد جعل للقياس وجهاً في قوله: "وجه القياس أن (علمت) قد أجريت مجرى القسم، فقالوا: علمت لزيد قائم، وعلمت إن زيدا قائم، وعلمت ليقوم زيد، وعلمت إن زيدا لقائم، وعلمت ليقوم زيد، فإذا أجريت (علمت) مجرى القسم فتلقى بما يتلقى به القسم، فجرى القسم مجرى (علمت) وأخواتها، كما يقولون: علمت أن زيدا قائم، ويفتحون (أن) هنا قالوا: والله أن زيدا قائم، ففتحوا (أن) بعد القسم"<sup>(٤)</sup>.

وبعض النحويين أجاز كسر (إن) وفتحها مع اختيار الفتح، وقد عزاه ابن السراج إلى المبرد، يقول: قال أبو العباس رحمه الله - والبغداديون يقولون: والله إن زيدا منطلق، فيفتحون (إن)، وهو عندي القياس؛ لأنه قسم، فكأنه قال: أحلف بالله على ذلك"<sup>(٥)</sup> وهذا رأي الكوفيين<sup>(٦)</sup>، وقد عزاه أبو حيان إلى الكسائي<sup>(٧)</sup>.

وضعف ابن أبي الربيع اختيار فتح (إن) بأن ما سوّغه هو القياس على (علمت)، وهذا القياس غير مكتمل؛ ذلك أنك لو أسقطت (إن) بعد (علمت) لنصبت المبتدأ والخبر بعدها، فقلت: علمت زيدا قائماً ولكنك لو أسقطتها بعد القسم، فإنك لن تقول: والله زيدا قائماً، فتتصبها بالقسم، كما أن الموضع موضع اللام، فلو أسقطت (إن) بعد القسم فقلت: والله لزيد قائم، ولم تقل: والله زيد قائم، فالموضع موضع الجمل لا المفرد<sup>(٨)</sup>.

(١) معاني الحروف/١١٠.

(٢) انظر شرح عيون الإعراب/٢٢٢.

(٣) شرح التنزيل/٢-٢٤-٢٥.

(٤) البسيط/٢/٨١٨.

(٥) الأصول/١/٢٧٩.

(٦) انظر: الجني الداني/٤١٣.

(٧) التنزيل/٥/٦٩.

(٨) البسيط/٢/٨٢٦.



ونقل أبو حيان عن الفراء وجوب الفتح<sup>(١)</sup>، وأشك فيما نقله عنه؛ ذلك أني لم أجد هذا الرأي في كتب الفراء، ولم يرد في القرآن الكريم غير الكسر؛ بل إن الفتح لم يسمع قط! كما ذكر ابن خروف فكيف بعد هذا يجب الفتح عنده؟

وأرجح في هذه المسألة جواز الفتح والكسر بعد القسم؛ لأنه ورد بهما السماع، كما ذكر الزجاجي<sup>(٢)</sup> والرماني<sup>(٣)</sup>.

### ٣- كسر (إن) بعد (مذ) و(منذ):

يتفق النحويون على فتح (إن) بعدهما، ولا خلاف بينهم في ذلك، فنقول: ما رأيته مذ أن الله خلقتي<sup>(٤)</sup> وحببتهم في ذلك وقوع (إن) في موضع الاسم، يقول سيبويه: "وسألته عن قول العرب: ما رأيته مذ أن الله خلقتي، فقال: (أن) في موضع اسم، كأنه قال: مذ ذاك"<sup>(٥)</sup>، وعلق أبو علي على كلام سيبويه، فقال: "قال أبو علي: لا يخلو (مذ) من أن يكون حرف جر، أو مبتدأ، فإن كان حرف جر انفتح (أن)؛ لأنه في موضع اسم، وإن كان مبتدأ انفتح أيضاً؛ لأن (أن) في موضع خبر المبتدأ"<sup>(٦)</sup>.

ولكنهم اختلفوا في كسر (إن) بعدهما:

فقد أجاز الأخفش كسر (إن) بعدهما؛ لأن (مذ) و(منذ) يقع بعدهما الجمل<sup>(٧)</sup>، وقد أيده أبو حيان، فقال: "حكى بعض أصحابنا أن العرب تقول: ما رأيته مذ أن الله خلقتي، ومذ إن الله، بالفتح والكسر، فمن فتح فالتقدير: مذ خلق الله إياي، ومن كسر فلأن القياس يقتضي أن تضاف (مذ) إلى الجملة الابتدائية، وذلك مطرد عند سيبويه في كل ظرف ماض<sup>(٨)</sup>، فيجوز: مذ زيد قائم، ومع أن القياس يقتضيه فالسماع ورد به، قال الأعشى:

وما زلت أبغي المال مذ أنا يافعٌ وليداً وكهلاً حين شبتُ وأمرداً<sup>(٩)</sup>

فإذا دخلت (إن) على هذه الجملة الابتدائية فإنها تكون مكسورة"<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: التنزيل ٥/٧٠.

(٢) انظر: الجمل ٥٨.

(٣) انظر: معاني الحروف ١١٠.

(٤) انظر: الأصول ١/٢٦٩، المقصد ٤٨٠-٤٨١. الإرشاد إلى علم الإعراب ١٧١.

(٥) الكتاب ٣/١٢٢.

(٦) التعليق ٢/٢٣٣.

(٧) انظر: التنزيل ٥/٩٥.

(٨) يقول سيبويه: جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى (ذ)، فأضيف إلى ما يضاف إليه (ذ) وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال الكتاب ٣/١١٩.

(٩) البيت للأعشى في نديوانه ٥٠.

(١٠) منهج السالك ١/٢٧٧. وانظر: أخبار الزجاجي ١٧٠.

ومنع بعض النحويين الكسر؛ لأن الجملة بعدهما بتأويل المصدر<sup>(١)</sup>، ويؤيد ذلك رأي سيبويه في إعراب (مذ) و(مذ) إذا وليهما الجملة، يقول: "ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيت منذ كان عندي، ومذ جاءني"<sup>(٢)</sup> فيظهر من كلام سيبويه أنه يعربهما ظرفين مضافين إلى الجملة التي بعدهما، وبهذا يلزم أن يكون ما بعدهما في تأويل المصدر.

#### ٤-فتح (إن) بعد (حيث):

إن جواز فتح (إن) بعد (حيث) مبني على مسألة جواز إضافة (حيث) إلى المفرد أو عدمه، فجمهور البصريين يجب عندهم إضافة (حيث) إلى الجملة؛ ولذا فهم يوجبون كسر (إن) إذا وقعت بعدها؛ لأنها في موضع الجمل<sup>(٣)</sup>.

وأما الكسائي فيجيز إضافة (حيث) إلى المفرد<sup>(٤)</sup>، مستدلاً على ذلك بقول الراجز:  
أما ترى حيث سهيل طالعا<sup>(٥)</sup>

واستشهد الزمخشري على ذلك بقول الشاعر:

ونطعنهم حيث الحبي بعد ضربهم  
ببيض المواضي حيث لي العمائم<sup>(٦)</sup>

فقد أضيفت (حيث) إلى مفرد، وهو (لي العمائم).

وذكر ابن هشام أن رأي الكسائي يدعمه قول الفقهاء: من حيث أن كذا<sup>(٧)</sup>.

وقد رد جمهور البصريين ما ورد من ذلك بأنه نادر<sup>(٨)</sup> أو شاذ<sup>(٩)</sup>، وذكر الرضي أن كلمة (سهيل) رويت بالرفع على حذف الخبر، أي: حيث سهيل موجود<sup>(١٠)</sup>.

وأما قول الفقهاء فقد نقل البغدادي عن أبي اليمن الكندي ما نصه: "وأما وقوع المفتوحة بعد (حيث) فلا أعلمه ورد أيضاً عن العلماء ولا عن العرب، ولكني عثرت عليه في عبارات الفقهاء والمتكلمين، وبعض متأخري النحاة على سبيل التعليل، يقولون: من حيث أنه كذا وكذا، يريدون: من أجل كذا وكذا، وليس ذلك من عباراتهم مما يجعل أصلاً يرجع إليه، أو يعتد به"<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: التتيل ٩٤/٥.

(٢) للكتاب ١١٧/٣.

(٣) انظر: للكتاب ٥٨٣/٣، المعنى ٣٠٣/٢، التصريح ٣٩/٢.

(٤) انظر: إيضاح الشعر ٢٠٧.

(٥) الرجز بلائسية في: شرح المفصل ٩٠/٤، شرح أبيات المعنى ١٣٤/٣.

(٦) البيت للفرزدق في: شرح شواهد المعنى ٣٨٩/١، وبلائية في: المفصل ٢١٢/٢، التصريح ٣٩/٢.

(٧) انظر: المعنى ٣٠٥/٢.

(٨) انظر: الإرتشاف ١٤٤٩/٣.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ٤٢١/١.

(١٠) انظر: شرح الكافية ١٨٣/٣.

(١١) شرح أبيات المعنى ١٤٨/٣.

وعزا بعض النحويين فتح (إن) بعد (حيث) إلى عوام الفقهاء<sup>(١)</sup>. وانفرد الخضري في هذه المسألة، فأجاز أن تفتح (إن) بعد (حيث)، وتعرب (إن) فاعلاً لفعل محذوف تقديره: ثبت، وبناءً عليه تكون (حيث) مضافة إلى الجملة الفعلية<sup>(٢)</sup>. ويظهر لي صحة إضافة (حيث) إلى المفرد، فقد ورد ذلك شعراً، وكذلك يجوز الفتح بعدها قياساً على أخواتها من الظروف المكانية، وهذا رأي مجمع اللغة المصري في الدورة التاسعة والأربعين<sup>(٣)</sup>.

#### ٥- فتح (إن) في الابتداء:

مذهب جمهور النحويين أن (إن) تكسر همزتها في ابتداء الكلام<sup>(٤)</sup>، كما في قوله تعالى {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} [الكوثر/١]، ولا يجوز عندهم الفتح، يقول سيبويه: "ألا ترى أنه يقبح أن تقول: أنك منطلق بلغني، أو عرفت. . . . وإنما كرهوا ابتداء (أن) لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها (إن)، ولئلا يشبهوها بـ(أن) الخفيفة؛ لأن (أن) والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه، والمصادر تعمل فيها (إن) و(أن)"<sup>(٥)</sup>. كما يعلل الرضي سبب امتناع الابتداء بـ(أن) باشتباه المفتوحة بالمكسورة؛ لأن الموقع موقع المكسورة<sup>(٦)</sup> ويقول أبو حيان: "واعتلوا للمنع بخوف الالتباس بالمكسورة، أو الالتباس بـ(أن) التي بمعنى (لعل)، أو التعرض لدخول (إن) فيستقل اجتماعهما"<sup>(٧)</sup>.

وما سمع من وقوع (أن) في ابتداء الكلام يؤول على حذف حرف الجر، ذكر ذلك الخليل وسيبويه في قوله تعالى {أَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً} [الأنبياء/٩٢]، وقوله تعالى {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا} [الجن/١٨]، فهو على معنى: ولأن هذه أمتكم، ولأن المساجد لله<sup>(٨)</sup>.

و ذهب بعض النحويين كالفراء والأخفش إلى جواز فتحها في ابتداء الكلام، فنقول: أن زيداً قائم عندي، وذلك قياساً على جواز الابتداء بـ(أن) في مثل قولك: أن ضربت زيداً قائماً<sup>(٩)</sup>، ومنه قوله تعالى:

(١) انظر: الجني الداني/٤٠٧.

(٢) انظر: نحاشية الخضري/١/١٣٢.

(٣) انظر: معجم الصواب اللغوي/٣٣٩.

(٤) انظر: الهمع/١/٤٣٩.

(٥) الكتاب/٣/١٢٤.

(٦) انظر: شرح الكافية/١/٢٦٢.

(٧) التنزيل/٣/٣٥٠.

(٨) انظر: الكتاب/٣/١٢٧.

(٩) انظر: التنزيل/٥/٦٩. وانظر: ٣/٣٥٠، والارتشاف/٣/١٠٩٤.

{وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ} [البقرة/١٨٤].

وأرجح رأي الجمهور في هذه المسألة؛ لأجل أن اللام تضم مع إرادتها في مثل قولهم: لاه أبوك، يريدون: لله أبوك<sup>(١)</sup>.

### ٦- كسر (إنّ) بعد (لاجرم):

يرى الخليل وسيبويه أن همزة (إنّ) يجب فتحها إذا وقعت بعد (لاجرم)، وتكون (جرم) بمنزلة (ثبت) أو (حق)، و (أنّ) في موضع الفاعل، والسماع يؤيد فتح (أنّ) بعد (لاجرم)<sup>(٢)</sup>، كما في قوله تعالى {لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ} [النحل/٦٢].

وأما الفراء فيجوز عنده كسر (إنّ)، وبيان ذلك أن (لاجرم) كانت في الأصل بمنزلة (لابدّ) و (لا محالة) فلما جرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها، صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها، وأصبحت تجاب بما يجاب به القسم، كما في قول العرب: لا جرم لأتيناك، ولاجرم لقد أحسنت، وبذلك تفتح (إنّ) بالنظر إلى الأصل، لا بدّ أنك قائم، ولا محالة أنك ذاهب، وتكسر بالنظر إلى المعنى العارض في (لاجرم)، وهو القسم<sup>(٣)</sup>.

ويظهر من كلام ابن مالك جواز كسر (إنّ) بعد (لاجرم)، يقول في حديثه عن مواضع الفتح: "وتفتح بعد (أما) بمعنى حقاً، وبعد (حتى) غير الابتدائية، وبعد (لاجرم) غالباً"<sup>(٤)</sup>

ويوجه المرادي كسر (إنّ) بعد (لاجرم) على أنه جواب قسم مقدر، فيقول: "والظاهر إن (إنّ) إذا كسرت بعدها فهي جواب قسم مقدر بعد (لاجرم)، هو ظاهر قول ابن مالك في (التسهيل): "وربما أغنت (لاجرم) عن لفظ القسم، مراداً"<sup>(٥)</sup>، ويؤيد ذلك أن بعض العرب صرح بالقسم بعدها، فقال: لاجرّم والله لا فارقتك"<sup>(٦)</sup>.

وأرجح رأي الفراء في هذه المسألة؛ بدليل أن عيسى النقفي قرأ بكسر همزة (إنّ) بعد (لاجرم) في قوله تعالى {لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ} [النحل/٢٣]، كما قرأ الحسن وعيسى بن عمر قوله تعالى {لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ} بكسر الهمزة<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر شرح المفصل/٥٣/٨.

(٢) انظر: الكتاب/١٣٨/٣.

(٣) انظر: معاني القرآن/٨/٢. وانظر: شرح الكافية للرضي/٤/٣٤٧.

(٤) التسهيل/٦٣.

(٥) التسهيل/١٥٤.

(٦) الجنى الداني/٤١٥.

(٧) انظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه/٧٢.

(٨) انظر: المحرر الوجيز/١١٠٢، البحر المحیط/٥٠٦. ولم أقف على هذه القراءة في كتب القراءات.

٧-فتح (إن) في موضع المفعول الثاني لـ(ظن)وأخواتها:

مذهب البصريين وجوب كسر(إن)الواقعة موقع المفعول الثاني في باب (ظن) وأخواتها، مثل قولك: ظننتُ زيداً إنه منطلق؛ لأنه خبر في الأصل<sup>(١)</sup>، يقول سيبويه: "واعلم أن الموضع الذي لا يجوز فيه أَلَّا تكون فيه(إنما)إلا مبتدأة، وذلك قولك:وجدتك إنما أنت صاحب كل خنى؛ لأنك لو قلت:وجدتك أنك صاحب كل خنى، لم يجر ذلك؛ لأنك إذا قلت:أرى أنه منطلق، فإنما وقع الرأي على شيء لا يكون الكاف التي في (وجدتك)ونحوها من الأسماء، فمن ثم لم يجر:رأيتك أنك منطلق، فإنما أدخلت(إنما)على كلام مبتدأ؛ كأنك كأنك قلت:وجدتك أنت صاحب كل خنى، ثم أدخلت (إنما) على هذا الكلام، فصار كقولك: إنما أنت صاحب كل خنى"<sup>(٢)</sup>.

ويقول المبرد:"ولو قلت:ظننتُ زيداً أنه منطلق، ففتحت- لكان المعنى: ظننتُ زيداً الانطلاق، وهذا محال"<sup>(٣)</sup>.

وأجاز الكوفيون الفتح، فتقول:ظننتُ زيداً أنه منطلق<sup>(٤)</sup>، واستدلوا بقراءة حمزة بن حبيب{وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرًا لِّأَنفُسِهِمْ}<sup>(٥)</sup>[آل عمران/١٧٨].

ونقل عن ابن السراج جواز فتح (إن) في مثل قولك:وجدتك أنك تفعل، من باب الإخبار عن اسم الذات بالمصدر على سبيل المبالغة<sup>(٦)</sup>، كما في قول الخنساء:

تَرْتَعُ مَارْتَعَتَ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ<sup>(٧)</sup>

ومنع البصريون أن يعرب (أنما نملي لهم)مفعولاً ثانياً على قراءة حمزة، يقول الزجاج:"ومن قرأ (ولاتحسبن الذين كفروا) لم يجر له عند البصريين إلا كسر(إن)"<sup>(٨)</sup>.

ويقول أبو علي:"فلا يجوز إذا فتح (إن) في قوله:(ولاتحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم)؛ لأن إملاءهم لا يكون إياهم"<sup>(٩)</sup>.

ويقول أبو حيان:"ولا يجوز(أنما نملي لهم خير) في موضع المفعول الثاني؛لأنه ينسبك منه مصدر المفعول الثاني في هذا الباب هو الأول من حيث المعنى،المصدر لا يكون الذات"<sup>(١٠)</sup>

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية٨١٣/٢.

(٢) الكتاب١٣٠/٣-١٣١. وانظر:الأصول٢٧٠/١، البديع١/٥٥٢-٥٥٣.

(٣) المقتضب٣٠٠/٢.

(٤) انظر:التبديل١٢٤/٦.

(٥) السبعة٢٢٠/٥.

(٦) انظر:تخليص الشواهد٣٤٥.

(٧) البيت للخنساء في:الديوان٤٦.

(٨) معاني القرآن وإعراجه١/٤٩١.

(٩) الحجة١٠٧/٣.

(١٠)البحر المحيط٣/١٢٧.

وتنوعت ردود النحويين عن قراءة حمزة، فبعضهم لحنها، وهو أبو حاتم، وتابعه على ذلك جماعة<sup>(١)</sup>، وكذلك وصفها ابن يعيش بأنها ضعيفة ممتعة<sup>(٢)</sup>، وردّ ذلك بأن القراءة متواترة<sup>(٣)</sup>، يقول القرطبي: "وهذا ليس بشيء لما تقدم بيانه من الإعراب، ولصحة القراءة وثبوتها نقلاً"<sup>(٤)</sup>.

ويرى الفراء أن الفتح على التكرير، أي لا تحسبنهم لا تحسبن أنما نملي لهم<sup>(٥)</sup>. وبعضهم يعرب (أنما نملي لهم) بدلاً من (الذين)، ومن هؤلاء الزجاج في قوله: "وهو عندي في هذا الموضع يجوز على البدل من (الذين)، المعنى: لا تحسبن إملاءنا للذين كفروا خيراً لهم"<sup>(٦)</sup>، ولكن الفارسي لم يؤيد البدل؛ يقول أبو علي: "إِن قُلْتَ: فَلِمَ لَا يَجُوزُ الْفَتْحُ فِي (أَنْ)، وَتَجْعَلُهُ بَدَلًا مِنْ (الَّذِينَ كَفَرُوا)، كَقَوْلِهِ (لَوْ مَا أَنْسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكَرَهُ)، وَكَمَا كَانَ (أَنْ) مِنْ قَوْلِهِ: (لَوْ إِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) بَدَلًا مِنْ (إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ)، قِيلَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَبَدَلْتَ (أَنْ) مِنْ (الَّذِينَ كَفَرُوا)، كَمَا أَبَدَلْتَ (أَنْ) مِنْ (إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ) لَزِمَكَ أَنْ تَتَّصِبَ (خَيْرًا) عَلَى تَقْدِيرٍ: لَا تَحْسِبَنَّ إِمْلَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا خَيْرًا لَأَنْفُسِهِمْ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لـ (تَحْسِبَنَّ)، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَنْصِبْهُ أَحَدٌ. فَإِذَا لَمْ يَنْصِبْ، عَلِمْتَ أَنَّ الْبَدَلَ فِيهِ لَا يَصِحُّ، فَإِذَا لَمْ يَصِحَّ الْبَدَلُ لَمْ يَجْزْ فِيهِ إِلَّا كَسْرُ (إِنْ)"<sup>(٧)</sup>.

ويرى ابن كيسان وجوب فتح (إِنْ) في مثل قولك: ظننتُ زيداً أنه منطلق، على أنها بدل من (زيد)<sup>(٨)</sup>، كما في قول الشاعر:

لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا وَحِنْتٌ، وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا<sup>(٩)</sup>

فقد جعل (أَنْ) بدلاً من الكاف في (حسبتك).

وأجيب عن البيت باحتمال آخر، يقول أبو حيان: "ويحتمل البيت تخريجاً آخر، وهو أن تكون الكاف ضميراً مفعولاً أول، و(أَنْ) زائدة، و(تحين) في موضع المفعول الثاني، فلا تكون (أَنْ) مصدرية"<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: إعراب القرآن ٤٢١/١.

(٢) شرح المفصل ٥٥/٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٩٦/٣، ١٥٢/١.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢٨٨/٤.

(٥) انظر: معاني القرآن ٢٤٨/١.

(٦) معاني القرآن وإعراجه ٤٩١/١. وانظر: الدر المصون ٤٩٧/٣-٤٩٨.

(٧) الحجة ١٠٧/٣-١٠٨.

(٨) انظر: التنزيل ١١٨/٦.

(٩) لم أقب على قائله. والبيت في شرح التنزيل ٢٤٨/١، شرح أبيات المغني ١٤٦/٤.

(١٠) التنزيل ٢٠٦/٣.

وكذلك أجاز ابن كيسان الفتح في قولك: ظننته أن زيدا قائم، وجعل (أن) بدلاً من الهاء، والهاء كناية عن الخبر، كأنك قلت: ظننت ذلك أن زيدا قائم، فـ(أن زيدا قائم) هو (ذلك)<sup>(١)</sup>. ويرى البصريون أن الظن وقع على الهاء، والجملة بعدها هي الخبر، كما أنهم أجمعوا على: أظنه زيد منطلق فإذا جئت بـ(إن) وجب الكسر<sup>(٢)</sup>.

ماسبق يمثل أبرز المسائل الخلافية في مواضع فتح(إن) وكسرها، وأريد فيما يأتي أن أبين اختلافهم في حالة همزة (إن) فيما ورد من بعض النصوص والشواهد:

### ١- فتح(إن) في قوله تعالى: {وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا} [يونس/٦٥]

ذهب جماعة من المعربين إلى أن (إن) في الآية الكريمة واجبة الكسر، على أنها جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، أو على أنها جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل: ولم لا يحزنه قولهم؟ فأجيب بقوله: إن العزة لله جميعاً<sup>(٣)</sup>.

وأنكر بعض العلماء فتح(إن) في مثل هذا الموضع، يقول ابن قتيبة: "ولو أن قارئاً قرأ {فَإِنَّا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ} [يس/٧٦]، وترك طريق الابتداء بـ(إننا)، وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب (أن) بالقول كما ينصبها بالظن لقلب المعنى عن جهته، وأزاله عن طريقته، وجعل النبي صلى الله عليه وسلم -محزونا لقولهم: إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، وهذا كفر ممن تعمد، وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به، ولا يجوز للمؤمنين أن يتجوّزوا فيه"<sup>(٤)</sup>.

ويقول الرازي: قال القاضي: (إن العزة) بالألف المكسورة، وفي فتحها فساد يقارب الكفر؛ لأنه يؤدي إلى أن القوم كانوا يقولون {إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا} وأن الرسول صلى الله عليه وسلم -كان يحزنه ذلك. أما إذا كسرت الألف كان ذلك استئنافاً، وهذا يدل على فضيلة علم الإعراب"<sup>(٥)</sup>.

وذهب بعض النحويين إلى جواز فتح(إن) في الآية الكريمة، ومنهم أبو القاسم الأصفهاني<sup>(٦)</sup>، والزمخشري<sup>(٧)</sup>، وأبو حيان<sup>(٨)</sup>، وبه وردت قراءة أبي حيوة<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: الارتشاف/٤/٢١٢٥.

(٢) انظر: التثليل/٦/١٢٥.

(٣) انظر: الدر المصون/٦/٢٣٣.

(٤) تأويل مشكل القرآن/١٤.

(٥) التفسير الكبير/١٧/١٠٥.

(٦) إعراب القرآن/٦/١٤٦.

(٧) الكشف/٣/١٥٨.

(٨) البحر المحيط/٥/١٧٤.

(٩) انظر: مختصر في شواذ القرآن/٦٢.

وذكروا في تخريج الفتح ثلاثة أوجه:

أحدها، وهو الأشهر، أن المصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل جر بلام التعليل، والتقدير: ولا يحزنك قولهم لأن العزة لله جميعاً<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن يكون (إنّ العزة) بدلاً من (قولهم)، كأنه قيل: ولا يحزنك أن العزة لله جميعاً<sup>(٢)</sup>. واعترض على هذا الرأي، يقول الزمخشري: "ومن جعله بدلاً من (قولهم) ثم أنكروه، فالمنكر هو تخريجه لا ما أنكروا من القراءة به"<sup>(٣)</sup>. كما أنكروه أبو حيان بقوله: "ولا يظهر هذا التوجيه"<sup>(٤)</sup>.

ويقول السمين الحلبي عن هذا التوجيه: "وكيف يظهر هذا التوجيه أو يجوز القول به، وكيف ينهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك في المعنى وهولم يتعاط شيئاً من تلك الأسباب، وأيضاً فمن أي قبيل الإبدال هذا؟"<sup>(٥)</sup>.

الثالث: أن المصدر المؤول من (أن) وما بعدها في محل نصب مفعول به لمصدر محذوف، وهذا رأي ابن خالويه، يقول: "وله وجه عندي ذهب على ابن قتيبة بنصب (أن) بتقدير فعل غير القول، والتأويل: ولا يحزنك قولهم إنكارهم أن العزة لله"<sup>(٦)</sup>.

والأظهر عندي من هذه التخريجات هو أن تكون (أن) في محل جر بلام التعليل؛ فقد ذكر الزمخشري أن فتح (إن) على حذف لام التعليل كثير في القرآن وفي الشعر وفي كل كلام وقياس مطرد، ومن ذلك تلبية الرسول - صلى الله عليه وسلم -: إن الحمد والنعمة لك، فقد وجه الفتح على تقدير اللام، أي: لبيك لأن الحمد والنعمة لك<sup>(٧)</sup>.

ولا أؤيد من ينكر فتح (إن) في الآية الكريمة، فقد ورد بذلك قراءة أبي حيوة، وهو من التابعين، كما أن فتح (إن) في الآية يمكن تخريجه كما سبق، يقول الدكتور/عبد الخالق عزيمة: "أخطأ ابن قتيبة في الإعراب، ففسد المعنى نتيجة هذا الإعراب الخاطيء، ثم جعل القراءة كفراً ولحناً لاتصح به الصلاة، ولو استقام له الإعراب ما فسد المعنى ولا رتب عليه هذه النتائج"<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: الكشاف/٣/١٥٨، الفريد في إعراب القرآن المجيد/٤/١٢٠، أنوار التنزيل: ١١٨/٣.

(٢) انظر: البحر/٥/١٧٤.

(٣) الكشاف/٣/١٥٨.

(٤) البحر/٥/١٧٤.

(٥) انظر: الدر المصون/٦/٢٣٤.

(٦) مختصر في شواذ القرآن/٦٢.

(٧) الكشاف/٥/١٩٢.

(٨) دراسات لأسلوب القرآن ١/٢٩.



وردّ عليهم أيضاً بأن (إنّ) لا تتعلّق بـ(قولهم)؛ لأنها لو تعلقت به لوجب كسرها<sup>(١)</sup>. وكذلك فإن كسر (إنّ) يستوي مع فتحها في حصول اللبس؛ ذلك أن سبب منع الفتح توهم أن تكون (أنّ) معمولة لـ(قولهم) بمعنى الظن، وبناء على هذا الاعتقاد فإن كسر (إنّ) أشدّ خشية؛ لأجل أن (إنّ) يجب كسرها بعد القول المحكي.

٢- فتح (إنّ) في قراءة {إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ} [الطور/٢٨] بفتح (إنّه)<sup>(٢)</sup>.

اختلف أبو جعفر النحاس مع أبي عبيد في مسألة فتح (إنّه)، يقول أبو جعفر: "والكسر أبين لأنه إخبار بهذا، فالأبلغ أن يبتدأ، والفتح جائز ومعناه: ندعوه لأنه أو بأنه، وقد عارض أبو عبيد هذه القراءة لأنه اختار الكسر، ولأن معناها ندعوه لهذا، وهذه المعارضة لا توجب منع القراءة بالفتح لأنهم يدعونه لأنه هكذا، وهذا له -جل وعز- دائم لا ينقطع، فنظير هذا: لبيك أن الحمد والنعمة لك، بفتح (إنّ) وكسرها"<sup>(٣)</sup>.

والأصوب عندي جواز الفتح والكسر، مستنداً بما قاله ابن جرير الطبري: "والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان معروفتان، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب"<sup>(٤)</sup>. وكذلك أن الاستئناف فيه معنى التعليل يقول السمين الحلبي: "والباقون بالكسر على الاستئناف الذي فيه معنى العلة، فيتحد معنى القراءتين"<sup>(٥)</sup>.

٣- همزة (إنّ) في حديث (أو أنّ جبريل)<sup>(٦)</sup>:

فقد وقع في همزة (إنّ) اختلاف بين عالمين، وهما الشيخ محمد بن عبد الحق التلمساني، وأبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، وذلك أن التلمساني أجاز الكسر والفتح؛ أما السهيلي فقد منع الفتح، واعترض على من يجيزه، يقول التلمساني: "وقوله: "أو أنّ جبريل" رويناها بفتح (إنّ) وكسرها، والكسر أظهر؛ لأنه استفهام مستأنف، إلا أنه ورد بالواو ليرد الكلام على كلام عروة؛ لأنها من حروف الرد، والفتح على تقدير: أو علمت، أو: أو حدثت أنّ جبريل نزل؟"<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: الدر المصون ٦/٢٣٤.

(٢) هي قراءة نافع والكسائي، وقرأ الباقون بالكسر. انظر: حجة القراءات/٦٨٣-٦٨٤.

(٣) إعراب القرآن ٤/٢٥٨. وانظر: حجة القراءات/٦٨٤.

(٤) جامع البيان ٢١/٥٩١.

(٥) الدر المصون ١٠/٧٥.

(٦) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه ١/١٨٢، كتاب مواقيت الصلاة، باب مواقيت الصلاة وفضلها، ومنه قال عمر لعروة: اعلم ما تحدثت، أو إنّ جبريل هو أقدم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقت الصلاة... .

(٧) لاقتضاب ١/٧.

وقد تابع التلمساني جمع من العلماء، منهم ابن الملقن<sup>(١)</sup> والعيني<sup>(٢)</sup> و ابن حجر<sup>(٣)</sup> والقسطاني<sup>(٤)</sup>.

وأما السهيلي فلم يجز الفتح؛ بل ضعفه وقال: "وهي حيلة ضعيفة، وكسرها هو الوجه، لاسيما والاستفهام يقطع ما بعده عما قبله، ويوجب استئنافه"<sup>(٥)</sup>.

ويقول في موضع آخر: "وفتحها فيه نظر؛ وذلك أن عروة حدّث عمر فقال له: (إن المغيرة بن شعبة آخر الصلاة يوماً، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال: ما هذا يامغيرة، أليس قد علمت أن جبريل نزل) الحديث، فقال عمر لعروة: (اعلم ما تحدّث، أو أن جبريل هو الذي...)، فهذا استفهام مستأنف عن الحديث، غير أنه جاء بالواو، ليردّ الكلام على كلام عروة؛ لأنها من حروف الردّ، ولا معنى لها هنا لفتح (إن) إلا على تقدير بعيد، كأنه قال: أو حدّثت أن جبريل نزل، وعروة لم يقل: حدّثت، ولا: حدّثتني فلان، إنما جاء بالخبر مطلقاً، فلو كان قال له أول ما حدّثته: حدّثتني بشير بن أبي مسعود؛ لجاز جينئذ أن يقول له عمر: أو أن جبريل هو الذي نزل، فيضمن الحديث ويعمله في (أن)، ولكن عروة لم يسند له الحديث إلا بعد إنكار عمر عليه، ولم يذكر الراوي لفظ عروة إلا في آخر الحديث، وإنما قال في أوله: فأخبره أن المغيرة، فهذا لفظ الزهري، لا لفظ المغيرة، فلم يكن معنا فعل نرد الكلام عليه بالواو، ونوقع الاستفهام عليه، فيعمل في (أن)، فوجب كسرها؛ لأنها أبدأً مكسورة في استئناف الكلام وابتدائه غير أن الواو ردت حديثاً على حديث، لا فعلاً على فعل"<sup>(٦)</sup>.

ويبدو لي أن بعض العلماء يوافقونه في وجوب الكسر؛ وذلك عندما اقتصروا في شرح الحديث على بيان الكسر فقط، كالنووي<sup>(٧)</sup> والكرماني<sup>(٨)</sup>.

وهذا الحديث الشريف يدخل في مسألة خلافية بين النحويين، وهي مسألة دخول همزة الاستفهام على حرف العطف، كما في قوله تعالى {وَأَوْكَلْنَا عَاهِدُوا عَهْدًا} [البقرة/١٠٠]، وقوله تعالى {وَأَمِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ} [الأعراف/٩٨]، ومن ذلك قوله تعالى {أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ} [الأعراف/٩٩] واشتهر في هذه المسألة رأيان:

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح/٩٨/٦.

(٢) عمدة القاري/٥/٧.

(٣) فتح الباري/٧/٤٧٣.

(٤) إرشاد الساري/٢/١٧٥.

(٥) أمالي السهيلي/٩٦.

(٦) المرجع السابق/١٢٥-١٢٦.

(٧) المنهاج شرح صحيح مسلم/٥/١٠٨.

(٨) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري/٤/١٧٥.

فسيبويه وجمهور النحويين<sup>(١)</sup> يرون أن حرف العطف في الأصل داخل على همزة الاستفهام، ثم قدمت همزة الاستفهام على العاطف لأن لها حق الصدارة، ولأجل التفريق بينها وبين (هل)، وقد عقد سيبويه باباً بعنوان (هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام)، ثم قال فيه: "ولا تدخل الواو على الألف، كما أن (هل) لا تدخل على الواو؛ فإنما أرادوا ألا يُجروا هذه الألف مجرى (هل)؛ إذ لم تكن مثلها، والواو تدخل على (هل)"<sup>(٢)</sup>، وبذلك يكون ما بعد الواو معطوف على ما قبل الهمزة.

وخالفهم في ذلك جماعة منهم الزمخشري، فأجاز أن يكون العطف على جملة مقدرة بين الهمزة وبين العاطف، فيكون التقدير مثلاً في قوله تعالى {أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا}: {كَفَرُوا بِالآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ وَكَلَّمَا عَاهَدُوا<sup>(٣)</sup>، والتقدير في قوله تعالى {أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ} [الإسراء/٦٨]: أنجوتم فأمنتم<sup>(٤)</sup>.

والأرجح عندي ما ذهب إليه الجمهور؛ بدليل أن الزمخشري أخذ برأيهم في بعض المواضع، كما ذكر ابن هشام<sup>(٥)</sup>، ففي قوله تعالى: {أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ} [الأعراف/٩٧] يقول الزمخشري في شرح الآية: فإن قلت: ما المعطوف عليه؟ ولم عطفت الأولى بالفاء والثانية بالواو؟ قلت: المعطوف عليه قوله: {فَأَخَذْنَا مِنْهُمُ بَغْتَةً}، وقوله: {وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ لَكَافِرُونَ} وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه<sup>(٦)</sup>، ويقول في قوله تعالى: {أَوْ أَبَاؤُنَا الْأَوْلَادُ} فيمن قرأ بفتح الواو<sup>(٧)</sup>:- "دخلت همزة الاستفهام على حرف العطف. فإن قلت: كيف حسن العطف على المضمر في (المبعوثون) من غير تأكيد بـ (نحن)؟ قلت: حسن للفاصل الذي هو الهمزة"<sup>(٨)</sup>.

وبناء على رأي الجمهور أرى أن (إن) وما بعدها معطوف على جملة مقول القول (اعلم ما تحدث) والمعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه، فيجب كسر (إن)، وليس هذا من عطف الخبر على الإنشاء؛ لأجل أن همزة الاستفهام كانت في جملة المعطوف، ولكنها قدمت على الواو لفظاً لأن لها حق الصدارة.

(١) انظر: المعنى/١/٨٥.

(٢) للكتاب/٣/١٨٧.

(٣) للكتاب/١/٣٠٤.

(٤) للكتاب/٣/٥٣٢.

(٥) انظر: المعنى/١/٨٧-٨٩.

(٦) للكتاب/٢/٤٧٩.

(٧) قرأ نافع وابن عامر (أو أبائنا) بابسكان الواو، وقرأ الباقون بفتح الواو. انظر تحفة القراءات/٦٠٨.

(٨) للكتاب/٦/٣٠.

## ٤- كسر (إن) في مثل قولك: يوم الجمعة إنك منطلق:

تكلم سيبويه عن مسألة كسر (إن) في مثل هذا الموضع، وذكر أن الخليل يمنع ذلك، يقول سيبويه: "وسألت الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أحقاً إنك ذاهب، على القلب، كأنك قلت: إنك ذاهبٌ حقاً، وإنك ذاهبٌ الحق، وإنك منطلقٌ حقاً؟ فقال: ليس هذا من مواضع (إن)؛ لأن (إن) لا يبتدأ بها في كل موضع، ولو جاز هذا لجاز: يوم الجمعة إنك ذاهب، تريد: إنك ذاهبٌ يوم الجمعة"<sup>(١)</sup>.

ويقول المبرد: فإن قال قائل: هل يجوز: اليوم إنك منطلق، ولك عليّ إنك لاتؤذي؟ فإن ذلك غير جائز لأنك تريد التقديم والتأخير، فيكون على قولك: إنك منطلق اليوم، وإنك لاتؤذي لك علي، وإن رحلتك يوم الجمعة. وإنما فسد لأن (إن) لا يصلح فيها التقديم والتأخير، كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة. فإذا كانت مفتوحة جاز فيها التقديم والتأخير"<sup>(٢)</sup>.

وبيّن سيبويه أن العامل في (أن) هو الظرف، يقول: "وذلك قولك: أحقاً أنك ذاهب، وأحق أنك ذاهب، وكذلك إن أخبرت فقلت: حقاً أنك ذاهب، والحق أنك ذاهب، وكذلك: أكبر ظنك أنك ذاهب، وأجهد رأيك أنك ذاهب، وكذلك هما في الخبر. . . . حملوه على: أفي حق أنك ذاهب، وعلى: أفي أكبر ظنك أنك ذاهب، وصارت (أن) مبنية عليه كما يبني (الرحيل) على (غد) إذا قلت: غداً الرحيل"<sup>(٣)</sup>.

ونقل ابن السراج عن المازني قوله: "وإنما كان الوجه: يوم الجمعة أنك منطلق؛ لأنهم يريدون: في يوم الجمعة انطلاقتك"<sup>(٤)</sup>.

فسيبويه ومن تابعه يجعلون المصدر ظرفاً في مثل قولك: حقاً أنك ذاهب، ويكون العامل في (أن) ظرفاً كما عمل الظرف في قولك: يوم الجمعة أنك ذاهب. وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمي، يقول أبو علي الفارسي: "وقال أبو عمر: هذا ضعيف أن تجعل المصدر ظرفاً؛ لأنه قليل الاستعمال، وإنما جاء في مسائل شاذة، ولا يجوز أن أحمله على الظرف، وأنا قد وجدت له وجهاً من القياس من كونه مصدرًا، فأجعل (حقاً) نصباً بالمصدر، كأنني قلت: أحق حقاً أنك ذاهب"<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣/١٣٥.

(٢) المقتضب ٢/٣٥٤.

(٣) الكتاب ٣/١٣٤-١٣٥.

(٤) الأصول ١/٢٢٤.

(٥) المسائل المنثورة ٥/١٩٥.

وعلى رأي الجرمي يمتنع أن تقول: يومَ الجمعة أنك ذاهب؛ يقول أبو علي نقلاً عنه: "قال: ولا يجوز (يومَ الجمعة أنك ذاهب)؛ لأنه يكون العامل فيه مابعد (أن)، وما بعد (أن) لا يعمل فيما قبلها، فلذلك لم يجز"<sup>(١)</sup>.

ونقل ابن السراج عن المازني أن جماعة من النحويين يجيزون كسر (إن) في مثل قولك: يومَ الجمعة أنك منطلق، على التقديم والتأخير، يقول ابن السراج: "قال أبو العباس: سألت أبا عثمان: لم لا تقول: يومَ الجمعة إنك منطلق، قال: هذا يجيزه قوم، وهم قليل، على التقديم والتأخير، يجيزون: إنك منطلق يومَ الجمعة"<sup>(٢)</sup>.

والأقوى عندي أن كسر (إن) في مثل ذلك لا يصح؛ لعدم ورود ما يستدل به على ذلك من السماع أو القياس، و(إن) لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما، يقول أبو علي في قول الشاعر:

أحَقًّا لئنْ دارُ الرِّبابِ تَبَاعَدَتْ      وَشَطَطَتْ نَوَاهَا أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ<sup>(٣)</sup>

"فلا يجوز أن يكون العامل فيه<sup>(٤)</sup> (طائر)؛ لأنه بعد (أن)، وما بعد (أن) و(إن) لا يعمل فيما قبلها"<sup>(٥)</sup>.

**وفي الأخير أريد أن أختتم البحث بأبرز ما توصلت إليه من نتائج:**

- ١- بيان أهمية كسر (إن) وفتحها في دلالة السياق وبلاغة المعنى.
  - ٢- وجود اختلاف نحوي في مواضع لكسر (إن) لم يتطرق إليه أكثر النحويين في كتبهم، مثل كسر (إن) في ابتداء الكلام، وبعد (حيث)، والمفعول الثاني لـ (ظن) وأخواتها.
  - ٣- بيان اختلاف النحويين في ضابط همزة (إن)، وقد رجحت أن يكون المقياس في ذلك هو الاستئناف من عدمه؛ فلم أجد ما يختلف معه من انتقاد النحويين واعتراضاتهم.
  - ٤- أثر القراءات في حالات همزة (إن)، وموقف النحويين من تلك القراءات، وأن منهم من أبطلها أو لحنها أو وصفها بالشذوذ.
- وأوصي بربط حالة الهمزة بالاستئناف، وأنه إذا لم تتعلق (إن) بما قبلها تكون مكسورة، وإذا تعلقت بما سبقها فتفتح، وبذلك تكون (إن) متماشية مع معنى الكلام ومقصود المتكلم.

(١) المصدر السابق/١٩٦.

(٢) الأصول/١/٢٧٤.

(٣) البيت لسمر بن ربيعة في شرح ديوانه/١٠٩.

(٤) يعني كلمة (الحق).

(٥) المسائل المضديت/١٩٧.

## المراجع:

- أخبار أبي القاسم الزجاجي، الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م. (د. ط.) (د. م.).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب، الكيشي، محمد بن أحمد بن عبداللطيف، تحقيق: د. عبدالله علي الحسيني البركاتي، ود. محسن سالم العميري، ط١، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، أبو العباس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٣، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ابن السيد، أبو محمد عبد الله بن محمد، تحقيق: مصطفى السقا، حامد عبد المجيد، القاهرة، دار الكتاب المصرية، ١٩٩٦م. (د. ط.).
- أمالي السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٢م. (د. ط.) (د. م.).
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ(تفسير البيضاوي)، البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي. (د. ط.) (د. ت.).
- إيضاح الشعر، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، بيروت، دار العلوم والثقافة، ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٨م. (د. م.).
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، تحقيق: د. موسى بناي العلي، العراق، إحياء التراث الإسلامي. (د. ط.) (د. ت.).

- البحر المحيط، أبو حيان، محمد بن يوسف، تحقيق: عادل أحمد علي معوض، ط١، دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م. (د. م)
- البدیع فی علم العربية، ابن الأثير، أبو السعادات مبارك بن محمد، تحقيق: د. فتحي أحمد عليّ الدين، ط١ مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢١هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، تحقيق: د. عياد بن عيد النبيتتي، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م. (د. ط.) (د. م).
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧-١٩٦٧. (د. ط.) (د. م).
- التصريح على التوضيح، الأزهرري، خالد بن عبدالله، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية. (د. ط.) (د. ت).
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، الرياض، مطابع الحسني، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- التفسير الكبير، الفخر الرازي، محمد بن عمر، ط١، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، عبدالرحمن علي سليمان، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- جامع البيان عن تأويل أي القرآن، الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تحقيق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر. (د. ط.)، (د. م.)، (د. ت).
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، تحقيق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

- الجمل في النحو، الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط ٢، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الخضري، محمد الدمياطي الشافعي، الطبعة الأخيرة، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م.
- الحجة في علل القراءات السبع، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ود. أحمد عيسى حسن المعصراوي، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- حجة القراءات، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط ٥، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الخصائص، ابن جني، عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الكتاب العربي (د. ط) (د. ت)
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، دار الحديث. (د. ط) (د. ت).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم. (د. ط) (د. ت).
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، ط ٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ديوان الخنساء، شرح معانيه ومفرداته/حمدو طماس، ط ٢، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢٥-٢٠٠٤م
- ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدم له. مهدي محمد ناصر الدين، ط ٣، بيروت، دار الكتب العمية، ١٤٢٣-٢٠٠٢م.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطراوة، أبو الحسين، سليمان بن محمد، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط ١، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، أحمد بن موسى، تحقيق: شوقي ضيف، ط ٢، مصر، دار المعارف، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.



- شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، ط ٢، بيروت، دار المأمون للتراث. (د. ت).
- شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبدالله بن عقيل، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م. (د. ط)
- شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون. ط ١، مصر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق: د. صاحب أبو جناح (د. ط) (د. م) (د. ن) (د. ت)
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، محمد بن أبي بكر، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، ط ١، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط ٢، مطبعة السعادة، ١٩٦٠م. (د. م)
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، عبدالله بن يوسف، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٢م. (د. ط).
- شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، بيروت، دار مكتبة الحياة (د. ط) (د. ت)
- شرح عيون الإعراب، المجاشعي، علي بن فضال، تحقيق: حسناء عبدالعزيز القتيعير، ط ١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م. (د. م) (د. ن).
- شرح الكافية، الرضي، محمد بن الحسن، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، تهران، مؤسسة الصادق، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م. (د. ط).
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، بيروت، عالم الكتب. (د. ط) (د. ت).
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، ط ١، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، أبو عبدالله محمد بن مالك، تحقيق: د. طه محسن، ط ٢، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٣هـ. (د. م).
- صحيح البخاري، البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، تحقيق: محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبدالباقي قصي محب الدين الخطيب، ط ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٠هـ.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، وضع حواشيه/خايل عمران المنصور، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- عمدة القارئ شرح البخاري، العيني، محمود بن أحمد، تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، سعيد اللحام، ط ١، دمشق، الرسالة العالمية، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٢، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط ١، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١١هـ-١٩٩٨م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمداني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط ١، المدينة المنورة، دار الزمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الكرمانلي، محمد بن يوسف، تحقيق: محمد عبد اللطيف، ط ٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه/وليم بن الورد البروسي، الكويت، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع. (د. ط) (د. ت).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن عطية تحقيق: مجد مكي، ط ١ بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، القاهرة، مكتبة المتنبي. (د. ط) (د. ت).

- المسائل العضديات، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، ط ١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٦-١٩٨٦م.
- المسائل المنثورة، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق: د. شريف عبدالكريم النجار، ط ١، عمان، دار عمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٤-٢٠٠٤م.
- معاني الحروف، الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط ٢، مكة المكرمة مكتبة الطالب الجامعي، ١٤٠٧-١٩٨٦م.
- معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، ط ٣، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٣-١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، ط ١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨-١٩٨٨م.
- معجم الصواب اللغوي دليل المتقف العربي، أحمد مختار عمر، ط ١، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢٩-٢٠٠٨.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، تحقيق: د. عبداللطيف محمد الخطيب، ط ١، الكويت، السلسلة التراثية، ١٤٢٣-٢٠٠٢م.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، قدم له وبوبه: د. علي بو ملح، ط ١، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٣م.
- المقصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبد الرحمن، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. (د. ط) (د. م) (د. ن) (د. ت).
- المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت، عالم الكتب. (د. ط) (د. ت).
- المقرب، ابن عصفور، علي بن مؤمن، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩١-١٩٧١م. (د. م) (د. ن).
- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، يحيى بن شرف، ط ١، مصر، المطبعة المصرية بالأزهر، ١٣٤٧-١٩٢٩م.
- النهاية في شرح الكفاية، ابن الخباز، أبو عبدالله أحمد بن الحسين، تحقيق: عبدالجليل محمد عبد الجليل، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة، ١٤١١-١٩٩٠م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨-١٩٩٨م.

